الأنباء
الاحد 30 سبتمبر 2012

طالب بإعادة فتح الباب أمام منحها لمن تنطبق عليه الشروط

الحويلة للحمود: جنسية زوجات الكويتيين تحتاج حلاً سريعاً وعملياً

استغرب النائب د.محمد الحويلة تمادي وزارة الداخلية في وقف قرار منح الجنسية عن زوجات الكويتيين، خاصة بعد ان وضعت مجموعة من الشروط لمنح الجنسية تطابقت مع العديد منهن، مشيرا إلى أن هذه المشكلة تمثل هاجسا للعديد من الأسر الكويتية، وتتسبب في عدم استقرارها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

وطالب د.الحويلة في تصريح صحافي امس، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود بإعادة فتح الباب أمام منح الجنسية لزوجات الكويتيين ممن أمضين 5 سنوات ويعلن أبناء من أزواجهن الكويتيين، وفق المادة الثامنة من قانون الجنسية، مشددا على ضرورة توفير حل عملي وواقعي يتعامل مع كل اعتبارات المشكلة ويعالجها بشكل عقلاني وانساني.

وأكد أن قضية جنسية زوجات الكويتيين إنسانية بحتة، وتسهم في التخفيف عن الأسرة الكويتية خصوصا أن أغلب زوجات الكويتيين من الخليجيات و«البدون»، وان هذا الأمر لا يضر النسيج الاجتماعي الكويتي، معربا عن أمله في إيجاد حل سريع للمشكلة بما يساهم في تحقيق الاستقرار لهذه الأسر.

وقال إن التأخر في حل المشكلة لا يخدم مصلحة الوطن والمواطنين، باعتبارها مشكلة اجتماعية تلقي بظلالها على حياة المواطنين وأبنائهم، محذرا من الإهمال في حل المشكلة وتركها تتفاقم مما قد يصعب حلها فيما بعد.

وشدد د.الحويلة على ضرورة النظر بعين المسؤولية إلى معاناة المواطنين وذويهم جراء تأخر السلطة التنفيذية في تنفيذ وعودها في حل المشكلات التي تواجه المواطنين. ولفت إلى أن الكويت لديها مسؤولية أمام مواطنيها وأمام العالم، خاصة أنها مرتبطة بمعاهدات ومواثيق دولية تحمي حقوق مواطنيها، فضلا عن الاستقرار الاجتماعي الذي سيعم شريحة ليست قليلة من المواطنين.

د.محمد الحويلة

طنا: لنرفع الظلم عن أبناء المتجنسين

شدد المرشح السابق محمد طنا العنزي على ضرورة تكريس مبدأ العدل والمساواة الشرعي والدستوري ورفع الظلم عن المواطنين وذلك بتوحيد مواد الجنسية الكويتية وانصاف ابناء المتجنسين، مشيدا بالحكم التاريخي للمحكمة الدستورية الذي جسد الارادة الشعبية وعدم العبث بالنظام الانتخابي.

قال العنزي العدل اساس الملك، ولا يجوز ان يكون هناك مواطن كويتي مظلوم، ويجب تطبيق القانون على الجميع، مبينا ان هناك مخالفة واضحة وصريحة وانتهاكا للدستور ارتكبتها الحكومات والمجالس التشريعية السابقة تجاه ابناء الكويتيين المتجنسين.

واوضح العنزي انه يجب على الدولة ان تكون هي اول من يطبق القانون على جميع ابناء الوطن، والذي تفتقد تطبيقه للاسف، مشددا على ضرورة تطبيق القانون القاضي بمنح ابناء الكويتيين المتجنسين الجنسية الكويتية بصفة اصلية.

واضاف العنزي لقد مورس الظلم بحق هذه الفئة من المواطنين بوضع بصمة لهم في ادارة الجنسية والجوازات تدل على انهم ابناء متجنسين، معتبرا ذلك مخالفة للدستور والقانون وبث الفرقة بين ابناء المجتمع الواحد فيجب تطبيق المادة السابعة من الدستور وتفعيلها عمليا التي حضت على العدل والمساواة.

وفي سياق آخر قال العنزي ان حكم المحكمة الدستورية الذي صدر بشان النظام الانتخابي ادق رد على نزاهة القضاء الشريف واكبر دليل على ان القضاء لا يخضع للاهواء السياسية وانه غير مسيس، مطالبا الجميع باحترام احكام القضاء والنأي بهذا الصرح الشامخ عن جميع الخلافات والذي يعتبر ملاذنا من بعد الله لاسترجاع الحقوق.

محمد طنا العنزي

«حدم» متمسكة بالدائرة الواحدة

فيما دعت الحركة الديموقراطية المدنية (حدم) الحكومة الى الاستسلام لإرادة الأمة المؤيد بحكم المحكمة الدستورية بألا تراوغ في حل مجلس 2009، أبدت تمسكها بالدائرة الواحدة ولو بتعديل المادة 81 من الدستور لتنص بشكل قاطع على دستورية الدائرة الواحدة.

وأصدرت «حدم» بيانا وضعت فيه رؤيتها عبر خارطة طريق نحو الإصلاح السياسي الشامل والخروج من حالة الأزمة المستمرة، وأكدت حل مجلس 2009 وذلك بتقديم السلطة التنفيذية كتاب عدم تعاون لصاحب السمو الأمير حتى يتم حل المجلس والدعوة الى انتخابات جديدة مع اقرار حزمة قوانين الاصلاح السياسي التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات الشعبية. وجاء البيان كالتالي: تبارك الحركة الديموقراطية المدنية للشعب الكويتي انتصار ارادته بصدور حكم المحكمة الدستورية القاضي برفض الطعن بقانون الدوائر الانتخابية الذي تم اقراره والموافقة عليه من قبل ممثلي الأمة، وبذلك فقد نأت السلطة القضائية بالقانون عن اي عبث قد يطوله فيما لو تم ابطاله، وحصنته من أي طعن به في المستقبل، كما جاء في حيثيات الحكم. وبعد صدور هذا الحكم الذي أوصل رسالة واضحة وصريحة بأن ما تقره الأمة يبقى في اطار رغبتها هي، وان اي محاولة لسلب هذا الاختصاص او التذرع بأسباب ودوافع غير جدية مآله الرفض الشعبي والقضائي على حد سواء.

والآن وبعد الانتهاء من قضية قانون الدوائر بصدور الحكم النهائي من قبل المحكمة الدستورية، أصبحت المسؤولية الكبرى تقع على كاهل الحكومة لتبادر في حل مجلس 2009 الساقط شعبيا وسياسيا، وان تستسلم لإرادة الأمة المؤيد بحكم المحكمة الدستورية ولا تلجأ لأساليبها الالتفافية ومراوغتها المعتادة لإطالة أمد الأزمة وعدم الاستقرار التي تحرص على ابقائها والتي يقتات عليها المستفيدون من هذا الوضع المعطل للدولة.

لقد أصبح من الواجب علينا الالتفات لما هو مطلوب في المرحلة القادمة والذي يعبر بشكل جلي عن رغبة الأمة في الاصلاح السياسي، وهو ما سبق ان أعلنته الحركة الديموقراطية المدنية في المبادرة التي تقدمت بها في تاريخ 2012/7/28 الماضي للخروج من هذه الأزمات السياسية المتتالية، والمبادرة تمثلت بالخطوات التالية:

1 ـ حل مجلس 2009 فورا فلا يوجد أي أمر يستدعي بقاءه مفرغا من اختصاصه ومضمونه الدستوري في ظل هذا الرفض القاطع لوجوده وعدم ممارسة أي ألاعيب من شأنها اعادة احيائه.

2 ـ الدعوة لانتخابات جديدة في ظل قانون الدوائر الحالي المحصن قضائيا.

3 ـ يتم اقرار حزمة قوانين الاصلاح السياسي التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات الشعبية (قانون انتخابي عادل الدائرة الواحدة بالقوائم والتمثيل النسبي ـ قانون الأحزاب السياسية ـ قانون الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات) وذلك بأول دور انعقاد في المجلس القادم.

4 ـ تقدم السلطة التنفيذية بعد اقرار قانون الانتخاب كتاب عدم تعاون لصاحب السمو الأمير حتى يتم حل المجلس واجراء انتخابات وفق القانون الجديد.

ولئن كانت بعض الآراء الدستورية ترى عدم دستورية الدائرة الواحدة مستندين للحكم الأخير للمحكمة الدستورية فإننا أمام خيارين إما العمل على تعديل المادة 81 من الدستور لتنص بشكل قاطع على دستورية الدائرة الواحدة، او اعتماد المعايير الداعية لاختيارنا الدائرة الواحدة.

بماذا يفسر الآلاف الذين يهربون خوفاً وهلعاً من تصاعد المجازر والقتل؟!

الدقباسي يفند مزاعم اللحام: ما يحدث في سورية كارثة إنسانية بكل المعاني

فند رئيس البرلمان العربي علي سالم الدقباسي مزاعم رئيس مجلس الشعب السوري محمد جهاد اللحام بشأن ما يدور من سورية مؤكدا أن سورية تعيش «كارثة انسانية» بكل المعاني.

وأوضح الدقباسي في بيان صحافي امس ردا على تصريحات اللحام التي نشرتها وكالة الانباء السورية الحكومية (سانا) في 19 من سبتمبر الجاري مذكرا بمأثور القول عن الامام ابن القيم «ان كنت تدري فتلك مصيبة وان كنت لا تدري فالمصيبة أعظم».

وقال «يبدو ان رئيس مجلس الشعب السوري ونظامه مازالوا يعيشون في حالة من الانفصام وعدم التواصل مع الواقع السوري حين وصف رئيس مجلس الشعب السوري ما يحدث في سورية بأنه (حالة)».

ولفت الى ان الواقع يدحض ذلك حيث تعيش سورية «كارثة انسانية» بكل المعاني والا بماذا يفسر سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى كل يوم جراء استخدام النظام لدباباته ومدفعيته الثقيلة وصواريخه وطائراته الحربية بل وما يسمى بـ «براميل الموت» التي تحصد أرواح المواطنين الآمنين في المناطق الآهلة بالسكان والتي لم تسلم منها مدينة من المدن السورية.

وأضاف «بماذا يفسر الآلاف الذين يهربون خوفا وهلعا من تصاعد المجازر والقتل ويلجأون الى مخيمات اللاجئين في دول الجوار الجغرافي وبماذا يفسر الازمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها الشعب السوري وانهيار العملة السورية لأدنى مستوياتها».

وأردف قائلا «بماذا يفسر كل الادانات العربية والاقليمية والدولية للنظام على جرائمه ضد الانسانية ومحاولته ابادة شعب كل مطالبه ان يعيش في حرية وكرامة انسانية؟ وبماذا يفسر تقارير المراقبين الدوليين والشهادات التي قدمها مبعوثو الامم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي عنان والاخضر الابراهيمي عن الوضع المأساوي في سورية؟».

وأضاف الدقباسي «بماذا يفسر هذا الاجماع البرلماني الدولي ممثلا في الاتحاد البرلماني الدولي بتعليق عضوية البرلمان السوري في هذا الاتحاد الذي يمثل كل البرلمانيين على المستوى الدولي والاقليمي والعربي؟».

وحول مزاعم اللحام بأن ما تتعرض له سورية ما هو الا «مؤامرة شرسة» تستهدف دورها المقاوم كونها رادعا لاسرائيل وانها تريد ان تحفظ للعرب كرامتهم ودورهم اكد الدقباسي أنه كان يجب على رئيس مجلس الشعب قبل ان يزعم ذلك ان يسأل نفسه هل فعلا سورية لا تزال تمثل رادعا لاسرائيل؟ وهل قامت منذ احتلال الجولان العربي السوري عام 1967 بأي محاولة لاستعادته؟».

واضاف لماذا لم ترد على قرار الكنيست الصادر عام 1981 يضم الجولان العربي السوري الى اسرائيل واعتباره جزءا لا يتجزأ منها؟ مؤكدا «انه للاجابة عن ذلك فان النظام واركانه لا يجيدون سوى لغة الجعجعة وتزوير الحقائق والاحتماء بالقوة المسلحة حتى ولو جاءت من قوى دولية واقليمية من اجل البقاء في السلطة».

وعن دعوة اللحام لما اسماهم «البرلمانيين الشرفاء» المجيء الى سورية لتقصي حال الواقع الحقيقي على الارض السورية بأم العين قال الدقباسي «ان هذه الدعوة الهدف منها اطالة أمد الازمة واعطاء النظام المزيد من الوقت لابادة الشعب السوري».

واشار الى ان البرلمان العربي سبق في اجتماع دورته العادية الاولى في 21 مارس من العام الماضي ان طلب من السلطات السورية السماح للجنة من أعضائه بالتوجه الى سورية للتعرف عن كثب على حقيقة الاوضاع وذلك قبل ان تستفحل الازمة.

واضاف «لكن كعادة النظام تمت المماطلة والتسويف ولم تتم الزيارة أو اي زيارة اخرى لان النظام كان قد عقد العزم على ابادة الشعب السوري بكل اطيافه».

واختتم رئيس البرلمان العربي رده قائلا «ان ارادة الشعب السوري البطل سوف تنتصر حتما في النهاية».

علي الدقباسي

ويـن مـا كنـت إشـبـك عالنـت

Pocket Router
شهرياً 21 د.ك
مميزات الجهاز:
- خفيف، صغير ويمكن استخدامه أينما ذهبت
- يعمل لغاية 5 ساعات على البطارية، فقط قم بشحنه ثم ابدأ التصفح
- شارك الإنترنت مع 5 من أصدقائك في نفس الوقت
- مزود بذاكرة 2 جيجابايت

ندفع عنك إشتراك شهرين مجاناً

Wnet USB
شهرياً 13 د.ك
مميزات الجهاز:
- يعمل بسرعة فائقة – لغاية 21.6 ميجابايت بالثانية
- خفيف ومتنقل
- سهل التركيب والتشغيل
- مزود بذاكرة 2 جيجابايت
- يعمل وفق نظام Windows (2000, XP, Vista, 7) and MAC OSX 10.4 and 10.5

ندفع عنك إشتراك شهرين مجاناً

موزّع معتمد

الإدارة حولي 22664141
22634141
المرقاب 66625437
سوق الوطنية 66625437
الجهراء 24589229
أم الهيمان 22380054
الجليب 66625437
جمعية الأحمدي 66625437

شركة الهواتف الخليجية